مجلة إشكالات في اللغة والأدب — مجلد: 11 عدد: 4 السنة: 2022
ص: 33 - 51 — E ISSN: 2600-6634 / ISSN:2335-1586

تعاقب أبنية الأفعال في القراءات القرآنيّة وأثره في المعنى من خلال تفسير التّحرير والتّنوير "نماذج من سورة البقرة"

Succession of verbs structures in Qur'anic readings and its impact on meaning through the interpretation of Al Tahrir and Al Tanwir "Models from Surat Al-Baqarah"

صليحة فيلالي[1] * / د. عبد الرّحمان زاوي[2]

Saliha filali[1] / Dr. Abd Al –rahman zaoui[2]

مخبر الدّراسات المصطلحيّة والمعجميّة.

جامعة يحي فارس–المدية (الجزائر).

University Yahia Feres –Medea / Algeria

filali.saliha@univ-medea.dz/filalisaliha2@gmail.com 1

abdeillah.chahin@gmail.com 2

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر: .....

ملخص البحث

يعدّ تعاقب الصّيغة في الأفعال من الظّواهر اللّغويّة الّتي تزخر بها القراءات القرآنيّة، فالآية الواحدة نجدها تقرأ بصيغتين مختلفتين في مواضع كثيرة؛ فإمّا أن تقرأ بالتّغيير من حيث الزّمن، أو من حيث التّجرّد والزّيادة، أو من حيث البناء للفاعل والبناء لما لم يسمّ فاعله، وهذا الاختلاف في القراءات القرآنيّة له أثر كبير في تحديد معنى الآيات في القرآن الكريم. فما المعنى المراد من اختلاف أبنية الأفعال في الخطاب القرآني؟

ويهدف هذا البحث في ثناياه إلى تبيان الدّور الّذي يلعبه اختلاف الأبنية في القراءات القرآنيّة، ومدى تأثير كل صيغة في توجيه المعنى. فالإكثار من المعاني في الآية الواحدة مقصد من مقاصد التّغاير بين القراءات، فكلّ قراءة مكمّلة للأخرى في المعنى متمّمة لها في البيان والإعجاز.

الكلمات المفتاح: تعاقب؛ صيغة؛ أفعال؛ قراءة؛ أثر؛ تفسير.

* صليحة فيلالي، filalisaliha2@gmail.com

Abstract:

Succession of verbs formulas is one of the linguistic phenomenon in which Qur'anic readings abound. However, one verse is read in two different formulas in many instances. Either, it is read in terms of time change, or in the transitivity and the intransitivity, or in the passive or active voice. This difference in the Qur'anic readings has a great impact on determining the meaning of verses in the Holy Qur'an. What is the meaning intended from the different structures of verbs in the Qur'anic discourse?

This paper reasearch aims at identifying the role which the different structures play in Quranic readings, in addition to the extent of each formula impact in directing the meaning. The multiplication of meanings in one verse is one of the purposes of the variation between the readings, each reading complements the other in meaning, complements it in the statement and the miracle.

Key words: Succession; Formula; Verbs; Reading; Impact; Interpretation.

1. مقدّمة:

إنّ اختلاف أبنية الأفعال على المستوى الصّرفي واحد من الأوجه المعتبرة في اختلاف القراءات القرآنيّة، حيث يدرس هذا البحث الأبنية الصّرفية في الأفعال التّي تعدّدت في ضوء القراءات القرآنيّة، فما المقصود بتعاقب أبنية الأفعال في القراءات؟ وما دورها في تحديد المعنى في ضوء تفسير التّحرير والتّنوير؟ وما مدى تأثيرها في توجيه الآية القرآنيّة وتبيين معناها؟

ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على مواطن الاختلاف في القراءات القرآنيّة للآية الوحدة، وإبراز ما يحمله هذا الاختلاف من تأثير في المعنى العام للآية.

ويعتمد هذا الموضوع على المنهج الوصفي التّحليلي من أجل استقراء النّماذج من سورة البقرة، وإبراز ما يضفيه اختلاف أبنية الأفعال في القراءات القرآنيّة.

إنّ تعدّد أبنية الفعل هو تعاقب أكثر من صيغة صرفيّة في آية قرآنيّة واحدة؛ وكلّ صيغة من تلك الصيّغ في القراءة هي مفسّرة ومبيّنة للقراءة الأخرى، وهذا التّنوع في القراءات ينتج عنه تنوّع في الأسلوب، حيث نجد أنّ الآية الواحدة قرئت مرّة على التّجريد ومرّة أخرى على الزّيادة، وفي آية أخرى نجدها قرئت على قراءة بالبناء للفاعل وعلى قراءة أخرى تكون مبنيّة لما لم يسمّ فاعله، وتارة نجد آية قرئت بصيغة

الماضي وعلى قراءة أخرى بصيغة المضارع أو الأمر، وهذا الاختلاف في القراءات قد يكون في البنية والدّلالة معا، وقد يكون في البنية دون الدّلالة، حيث يحدث لهذا الاختلاف أثرا في المعنى؛ والأثر هو النّتيجة الحاصلة من اختلاف أبنية الفعل في القراءات القرآنيّة من جهة التّفسير.

ومن الأغراض في اختلاف القراءات القرآنيّة في سورة البقرة ما يلي:

-تكامل المعاني: فالغرض من اختلاف القراءات في النّص الواحد؛ تأدية كلّ قراءة لمعنى لا تؤديه القراءة الأخرى، فتقوم القراءتان أو الأكثر مقام تعدّد الآيات، وتؤدي القراءات المختلفة تكاملا في المعاني.

-التكامل في الأداء البياني: كأن يراعى في النّص توجيهه مرّة بأسلوب الحديث عن الغائب ومرّة بأسلوب الخطاب، وكأن يراعى في النّص توجيهه بالبناء للمعلوم مرّة وبالتّوجيه لما لم يسمّ فاعله مرّة أخرى.

-التّنويع في الأداء الفني الجمالي مع ما قد يتضمّنه من دلالات فكرية وبيانيّة مثل جعل فعل الشّرط بصيغة الفعل الماضي في قراءة، وجعله بصيغة المضارع في قراءة أخرى[1].

ونحاول في هذه الورقة البحثيّة رصد الاختلافات المتعلّقة بأبنية الفعل في القراءات القرآنيّة الموجودة في سورة البقرة من خلال تفسير ابن عاشور، مبرزين بعد ذلك كلّ الاختلافات في هذه السّورة، ومدى تناسب كلّ صيغة مع المعنى العام للآية، وهذه الاختلافات تمثّلت فيما يلي:

2. الاختلاف بين المضَعّف والأجوف المزيدين بالهمزة: ويتناول هذا العنصر الاختلاف بين الفعلين الثّلاثيين المضعّف والأجوف المزيدين بالهمزة، وهناك شاهد واحد علّق عليه ابن عاشور في هذا الباب وهو:

قوله تعالى: ﴿**فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ**﴾ [البقرة: ٣٦]. قرأ حمزة "فأزالهما" بألف بعد الزّاي وتخفيف اللّام، وقرأ الباقون بالحذف والتّشديد[2]؛ أي بحذف الألف وتشديد اللّام، حيث ذكر ابن عاشور أنّ قراءة الجمهور "أزلّ" بالهمزة وتشديد اللّام من الزّلل، فالضمير في "عنها" يجوز أن يعود على الشّجرة لأنّها أقرب وليتبيّن سبب الزّلة وسبب الخروج من الجنّة إذ لو لم يجعل الضّمير عائدا إلى الشّجرة لخلت القصة من ذكر سبب الخروج، و "عن" في أصل معناها أي أزلّهما إزلالا ناشئا عن الشّجرة أي عن الأكل منها. وأمّا على قراءة حمزة "فَأَزَالَهُمَا" بالألف بعد الزّاي وهو من الإزالة بمعنى الإبعاد[3]، أي أذهبهما عن الجنّة[4]، وعلى هذه القراءة يتعيّن أن يكون ضمير "عنها" عائدا إلى الجنّة لا إلى الشّجرة، وقد نبّه عليه بخصوصه مع العلم أنّ من خرج من الجنّة فقد خرج مما كان فيه إحضارا لهذه الخسارة في ذهن السّامعين[5].

فالقراءتان تختلفان من حيث الاشتقاق فإحداهما من المضعّف الثّلاثي المزيد فيه بالهمزة؛ وهي "أزَلّ" الّذي مجرّده "زلّ"، والأخرى من الأجوف المزيد فيه الّذي مجرّده "زال"، وتتفقان في مسألتين:

الأولى: من حيث الزمن فكلاهما في الماضي. والثّانية: من حيث البناء؛ فكلاهما من الثّلاثيّ المزيد فيه بحرف.

وفائدة تحوّل بناء الفعل في القراءة الأولى وهي "أزَلّهما" تبيين سبب الخروج من الجنّة وهو الوقوع في الخطيئة؛ لأنّ الله سبحانه وتعالى نهى آدم عليه السّلام عن الأكل من تلك الشّجرة، وأمّا القراءة الثّانية فقد أفادت استحضار حالة الخسارة؛ وهي الخروج من الجنّة ونعيمها؛ لأنّ الشّيطان «صرفهما عمّا كانا عليه من الطّاعة إلى المعصية»[6] كما أفاده القرطبي في تفسيره.

3. الاختلاف بين المجرّد والمزيد فيه: ويعالج هذا المبحث الاختلاف بين أبنية الفعل الثّلاثيّ المجرّد سواء كان مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها، وبين أبنية الفعل الثّلاثي المزيد فيه سواء كان مزيدا بحرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف:

1.3 الاختلاف بين فَعَلَ وأَفْعَل: ويرصد هذا الجزء الاختلاف بين الفعل الثّلاثي المجرّد مفتوح العين، والفعل الثّلاثي المزيد فيه بالهمزة ومن نماذج ذلك في سورة البقرة :

قوله تعالى: ﴿**مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كَلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: ١٠٦]. تدلّ هذه الآية أنّ النّسخ لا يكون لأقل مصلحة للمكلّفين من الأوّل، لأنّ فضله تعالى يزداد خصوصا على هذه الأمّة الّتي سهّل عليها دينها غاية التّسهيل، فقد أخبر الله تعالى عن حكمته في النّسخ عندما أنكره اليهود وزعموا أنّه غير موجود وهو مذكور عندهم في التّوراة[7].

موضع الشّاهد قوله: "نُنْسِهَا" حيث قرأ ابن كثير، وأبو عمرو "نَنْسَأْهَا" بفتح النون والسّين وهمزة ساكنة بين السّين والهاء، وقرأ الباقون "نُنْسِهَا" بضمّ النون وكسر السّين من غير همزة[8]، حيث ذكر ابن عاشور أنّ قراءة ترك الهمز هو من النّسيان والهمزة للتّعدية ومفعوله محذوف للعموم؛ أي نُنْسِ النّاس إيّاها وذلك بأمر النّبي ﷺ بترك قراءتها حتّى ينساها المسلمون، وعلى قراءة الهمز فالمعنى نؤخّرها[9]؛ أي نؤخّر تلاوتها أو نؤخّر العمل بها والمراد إبطال العمل بقراءتها أو بحكمها... ومعنى النّسء مشعر بتأخير يعقبه إبرام وحينئذ فالمعنى بقاء الحكم مدّة غير منسوخ، أو بقاء الآية من القرآن مدّة غير منسوخة. أو يكون مراد الآية إنساء الآية بمعنى تأخير مجيئها مع إرادة الله تعالى وقوع ذلك بعد حين... وقيل المراد من النّسيان "التّرك" وهو حينئذ يرجع معناه وصوره إلى معنى وصور الإنساء بمعنى التّأخير...ثمّ بيّن ابن عاشور

ذلك أكثر عندما ذكر الحكمة من قوله تعالى: «نَأتِ بِخَيرٍ مِنْهَا أَو مِثْلِهَا، وهو أنّ الله سبحانه ما نسخ شرعا أو حكما ولا تركه إلّا وهو قد عوّض النّاس ما هو أنفع... وما أخّر حكما في زمن ثمّ أظهره بعد ذلك إلّا وقد عوّض النّاس في إبّان تأخيره ما يسدّ مسدّه بحسب أحوالهم»[10]. وهذا المعنى في "نُنْسِها" بغير همز ذكره أبو حيّان في تفسيره فإن كان من النّسيان ضدّ الذّكر فالمعنى نُنْسِكُها إذا كان من أفْعَل، وإن كان من التّرك فهو من فَعَل فالمعنى أو نترك إنزالها، وعلى قراءة الهمز فهو بمعنى التّأخير؛ أي نؤخّر نسخها ونزولها[11]. وهذا ما ذهب إليه الخازن حيث ذكر أنّه على القراءة الأولى "نُنْسِها" يكون بمعنى رفع الحكم وإقامة غيره مقامه، أمّا القراءة الأخرى بمعنى نؤخّرها فلا ننزلها، أو نرفع تلاوتها ونؤخّر حكمها[12]. فالقراءة الّتي بمعنى تأخير النّسخ جاءت على وجهين: أحدها أن يُؤخَّر التّنزيل للآية فلا ينزل من اللّوح المحفوظ، والثّاني أن ينزل القرآن فيتلى ويعمل به ثمّ يُؤخر، فينسخ العمل به دون اللّفظ أو ينسخ العمل به واللّفظ، أو ينسخ اللّفظ ويبقى العمل[13].

فقد اتفقت القراءتان من حيث الزّمن فكلا الفعلين جاءا بصيغة المضارع، واختلفتا من حيث البناء فـ "نُنْسِها" مضارع أنسى المزيد فيه بالهمزة يقال: «نَسِيت الشّيء أي تركته، وأُنْسِيتُه أي أُمِرت بتركه»[14]، أمّا "نَنْسَأها" مضارع" نَسَأ" الثّلاثي المجرّد، فالقراءة الّتي جاءت على صيغة" أفَعَل" مفادها أنّ الأمر بترك ذلك الحكم فيه تعويض من الله سبحانه بما هو أنفع منه للنّاس؛ وعلى القراءة الّتي جاءت على وزن" فعَل" تدلّ على تأخير ذلك الحكم وتعويضهم بما يسدّ مسدّه.

وفي قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوف وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ففي الآية دليل على جواز اتّخاذ الظئر إذا اتّفق الآباء والأمهات على ذلك، وهو استرضاع أجنبيّة لأولادهم[15].

فموضع الشّاهد في الآية قوله: "ءَاتَيْتُم"؛ حيث قرأ ابن كثير بقصر الهمز فيها من باب المجيء؛ أي "أَتَيتُم"، وقرأ الباقون بالمدّ من باب الإعطاء[16]؛ فالمراد بما آتيتم على قراءة الهمز كما ذكره ابن عاشور: الأجر، ومعنى" آتَى" في الأصل " دفع"؛ لأنّه معدّى أتَى بمعنى "وصل"، وعلى هذا يكون المعنى إذا سلّمتم أجور المراضع بالمعروف، دون إجحاف ولا مطل، أما قراءة ترك همزة التّعدية فالمعنى عليه: إذا سلّمتم ما جئتم؛ أي ما قصدتم، فالإتيان حينئذ مجاز عن القصد[17]. وهذا ما ذكره أبو حيّان أنّ قراءة القصر تكون بمعنى: جِئتُم وفعلتم، وقراءة المدّ تكون بمعنى: أعطيتُم[18].

فالقراءتان السابقتان تتّفقان في الزّمن؛ لأنّهما جاءتا بصيغة الماضي، وتختلفان في البنية فالأولى على وزن" أَفْعَل" والثّانيّة على وزن" فَعَل". وفائدة مجيء بناء الفعل على صيغة أَفْعَل ليبين حقّ المراضع في إعطائهنّ أجورهنّ من الرضاعة دون نقص ولا مماطلة، وهذا ما ذكر في سورة الطّلاق في قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُ أُخْرَى**﴾[الطلاق:6]، وأمّا صيغة فَعَل بترك الهمز فقد أفادت المجيء لطلب الرّضاعَة للأولاد. فكلا القراءتين مكمّلتان لبعضهما البعض فالمجيء لطلب الرّضاعة يستوجب إعطاء أجور المراضع.

2.3 بين فَعِل وأفعَل: ويكون هذا الاختلاف بين الفعل المجرّد مكسور العين، والمزيد الثّلاثي بالهمزة ومن نماذج ذلك ما يلي:

قوله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ**﴾ [البقرة: ٢٧٩]. في هذه الآية وعيد شديد لمن لم يذروا الرّبا ويتركوه واستمروا في تعاطيه بعد تحريمه[19].

والشاهد في الآية قوله: "فَأْذَنُوا"، حيث قرأ الجمهور " فأذَنُوا" بهمزة وصل وفتح الذّال، وقرأ حمزة وأبو بكر "فَآذِنُوا" بهمزة القطع ممدودة وبكسر الذّال[20]، فالقراءة الأولى تكون أمرا من "أَذِنَ"، والقراءة الثّانية تكون أمرا من "آذَن" بكذا إذا أعلم به كما نوّه إليه ابن عاشور؛ أي فآذِنوا أنفسكم ومن حولكم[21]؛ أي أعلموهم بالأمر. فالقراءة الأولى كما ذكرها أبو حيّان أمرٌ من آذَن الرّباعي بمعنى أعلم؛ أي الإعلام بالحرب على سبيل المبالغة في التّهديد دون حقيقة الحرب، وعلى القراءة الثّانيّة فهو أمر من أَذِن الثّلاثي[22]، وذكر أبو السّعود على القراءة الأولى فأعلموا بها؛ من أذِن بالشّيء إذا علم به، وقراءة آذنوا بمعنى أعلموا غيركم[23]، والقراءة بمدّ الهمزة بمعنى أعلموا غيركم ممن لم يترك ما بقي من الرّبا بحرب من الله ورسوله[24]، وذُكر أنّ قراءة "فَأْذَنُوا" بمعنى: أيقنوا واستيقنوا[25]، وكلاهما بمعنى واحد وهو العلم وإزاحة الشكّ[26].

فقد اتّفقت القراءتان من حيث الزّمن وهو مجيء كلا الفعلين في الأمر، واختلافهما من حيث الصّيغة فالقراءة الأولى الفعل فيها على وزن "فَعِل"، والقراءة الثّانية الفعل فيها على وزن "أَفعَل"، وقد أفادت قراءة التّجريد معنى علم آكل الرّبا بالحرب بعد علمه بحرمته، وقراءة الزّيادة أفادت إعلام الغير بوعيد الله الشّديد لمن لم يترك الرّبا.

3.3 بين فَعَل وفَاعَل: ويكون اختلاف القراءة هنا بين "فَعَل" مفتوح العين، و "فَاعَل" المزيد فيه بالألف ومن نماذج ذلك في القرآن:

قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]، نزلت الآية في منافقي أهل الكتاب اليهود الّذين أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر حتّى يظنّ المؤمنون أنّهم صادقون وبخداعهم هذا فإنّهم لا يخدعون إلّا أنفسَهم، حيث منّوها الأماني الكاذبة[27]، ومعنى يخادعون: يظهرون غير ما في نفوسهم، والتَّقيَّة تسمّى أيضا خداعا، فكأنّهم لما أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر صارت تقيّتهم خداعا[28].

ذكر ابن عاشور اختلاف القراء في قراءة "يخادعون" الأولى؛ أمّا في كتب القراءات كالسّبعة في القراءات، والغاية في القراءات العشر، والمغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ومعاني القراءات للأزهري وغيرها فقد ذكرت أنّ الاختلاف في قوله: "وما يخدعون" بقولهم: لم يختلف القراء في الأولى إنّه بألف. واختلفوا في الثّانية فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: "ما يُخَادِعُون" بضمّ الياء وفتح الخاء وإثبات ألف بعدها لمناسبة اللّفظ الأوّل، وعلى هذا يجوز أن تكون المفاعلة من الجانبين إذ هم يخادعون أنفسهم بما يمنّونها من أباطيل وهي تمنّيهم كذلك، وقرأ الباقون "ما يَخدَعون" بغير ألف مضارع "خَدَع" على أنّ المفاعلة من جانب واحد[29]، فـ "يُخَادِعُون" على قول ابن عاشور هي مضارع خادع، وقراءة الفعل بزيادة الألف تكون على معنى المفاعلة؛ أي صدور الخداع من جانب المنافقين للمؤمنين ظاهر؛ لأنّهم قصدوا خداع المؤمنين لأنّهم يكذّبون أن يكون الإسلام من عند الله فلمّا كانت مخادعتهم للمؤمنين لأجل الدّين كان خداعُهم راجعا لشارع ذلك الدّين، أمّا مخادعتهم الله تعالى المقتضية أنّ المنافقين قصدوا التّمويه على الله تعالى مع أنّ ذلك لا يقصده عاقل يعلم أنّ الله مطّلع على الضّمائر المقتضية أنّ الله يعاملهم بخداع، وكذلك صدور الخداع من جانب المؤمنين للمنافقين كما هو مقتضى صيغة المفاعلة مع أنّ ذلك من مذموم الفعل لا يليق بالمؤمنين فعله فلا يستقيم إسناده إلى الله ولا قصد المنافقين تعلقه بمعاملتهم لله. أمّا إذا كان خادع بمعنى خدع فهذا تؤيده قراءة التّجريد؛ أي "يَخدَعُون"، فهي تدفع الإشكال عن صدور الخداع من الله والمؤمنين، مع تنزيه الله والمؤمنين عنه، ولا يدفع إشكال صدور الخداع من المنافقين إلى الله[30]، فقد خادع المنافقون ربّهم والمؤمنين ولم يخدعوهم، بل خدعوا أنفسهم؛ فنثبت للمنافق خداعه ربّه والمؤمنين وننفي أن يكون خدع غير نفسه[31] و"المخادعة ها هنا عبارة عن الفعل الّذي يختصّ بالواحد في حين الله تعالى لا يكون منه الخداع"[32]، ويخَادِعُون اللّه: أي يبالغون في معاملته هذه المعاملة بإبطان غير ما يظهرون مع ما له من الإحاطة بكل شيء، والمفاعلة في أصلها للمبالغة لأنّ الفعل متى غولب فيه فاعله جاء أبلغ وأحكم منه إذا زاوله وحده[33] كما ذُكر في الحجة في علل القراءات السبع أنّ "يُخَادِعُون" بمعنى

"يَخْدَعُون"؛ أي يخادعون الله والّذين آمنوا فيما يظهرون ممّا يستخفون خلافه؛ حيث أوّلوا معنى: يُخَادعون الله ؛ بحذف المضاف والتّقدير: يخادعون رسول الله، وهذا يقوّي قول: يخادعون بمعنى يخدعون[34]، وقد ذكر الألوسي وأبو السّعود أنّ يخادعون بمعنى يخدعون وقد قُرِئ كذلك، وهي قراءة ابن مسعود، وأبي حيوة وإيثار صيغة المفاعلة لإفادة المبالغة في الكيفيّة، أو في الكميّة كما في الممارسة والمزاولة فإنّهم كانوا مداومين على الخدع[35]. فقد أخبر الله عن هؤلاء المنافقين أنّهم يخادعون الله والّذين آمنوا، ثمّ أخبر عنهم عقيب ذلك أنّهم لا يخادعونه، ولا يخادعون إلّا أنفسهم، فيكون قد نفى عنهم في آخر الكلام ما أثبته لهم في الأوّل[36].

والذّي يمكن التّنويه إليه أنّ ابن عاشور في ذكره لقراءة زيادة الألف في خَادَعَ ذكر أنّها بمعنى المجرّد أي فَاعَل بمعنى فَعَل، ولم تأتِ من باب المشاركة كما هو شائع في صيغة المفاعلة؛ وهذا المعنى تؤيده القراءة الثّانية وهو نفي ودفع صدور الخداع من الله سبحانه ومن المؤمنين للمنافقين؛ أي أنّ قراءة التّجريد أزالت إشكال صدور الخداع من الله سبحانه والمؤمنين، لأنّ الخداع هنا من جانب واحد وهم المنافقون. فاختلاف الصيغتين في البنية كما ذكره محمّد بازمول في الباب الثّاني من رسالته وبالتّحديد في الفصل الأوّل عندما تحدّث عن القراءات التّي بيّنت معنى الآية؛ حيث بيّن أنّ اختلاف القراءة في الآية أنتج أكثر من معنى؛ وأنّ القراءتين بينهما تكامل في المعنى، فقراءة "يَخْدَعُون" بيّنت مآل أمرهم في خداعهم المعتاد، وقراءة "يُخَادِعُون" بيّنت مآل أمرهم في حال مبالغتهم في الخداع، ففي الحالين ما يخدعون إلّا أنفسهم، إذ وبال ذلك عليهم[37]. فلكل من القراءتين معنى تتمّ به الحكمة البيانيّة فالقراءة الأولى "يَخْدَعُون" تُطمئن المؤمنين بأنّ عمل هؤلاء المنافقين سينقلب وبالا عليهم فنتيجة هذه المخادعة ضرر محقّق لأنفسهم، فهي بشارة للمؤمنين بما سيقع على أولئك المنافقين، والقراءة الثّانيّة "يُخَادِعُون" فهي تدلّ على حال المنافقون وما يجدونه في أنفسهم من اضطراب، وضيق وعدم استقرار وثبات[38].

4.3 بين فعُل وتفَعَّل: ويتناول الاختلاف بين الفعل المجرّد "فَعُل" مضموم العين، والفعل الثلاثي المزيد فيه بحرفين على صيغة "تَفَعَّل"، وممّا ورد في هذا النّوع من الاختلاف:

قوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُواْ النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ إِنَ اللهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ**﴾ [البقرة: ٢٢٢]. وموضع الشّاهد في الآية: "حَتَّى يَطْهُرْنَ"، حيث قرأ الجمهور "يَطْهُرْنَ" بتخفيف الطّاء والهاء؛ أي بصيغة الفعل المجرّد، وقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر بتشديد الطّاء والهاء

"يَطَّهَّرْن"[39]، فـ "يطْهُرْن" مصدره الطُّهر: وهو نقاء الذات كما ذكره ابن عاشور، وأطلق في اصطلاح الشّرع على النّقاء المعنوي وهو طُهر الحدث الّذي يقدّر حصوله للمسلم بسبب؛ أي أنّ الطُّهر يستعمل فيما لا كسب فيه للإنسان وهو انقطاع الدّم؛ ولما كان المحيض أذى كان الطّهر هو النّقاء من ذلك الأذى وهو حصول النّقاء من دم الحيض بالجفوف. أمّا "يَطَّهَّرْن" بتشديد الطّاء والهاء، من التّطهر ويقال تطهَّر إذا اكتسب الطّهارة بفعله حقيقة؛ أي بكسب الإنسان ومباشرته له؛ وهو التّطهّر باستعمال الماء، وعلى هذه القراءة يكون المراد الطّهر المكتسب وهو الطّهر بالغسل؛ ويتعيّن على هذه القراءة أن يكون مرادا منه مع معناه لازمُه أيضا وهو النّقاء من الدّم ليقع الغسل موقعه، فصيغة التَّفَعُّل للمبالغة في حصول معنى الفعل[40]. وإلى هذا المعنى ذهب أبو حيّان في تفسيره فقراءة التّشديد بمعنى حتّى يغتسلن، وقراءة التّخفيف بمعنى حتّى ينقطع دمهنّ[41]. وقيل أنّه يحتمل أن تكون قراءة: يَطْهُرْنَ؛ بمعنى حتّى يفعلن الطّهارة الّتي هي الغسل لأنّها ما لم تفعل ذلك فهي في حكم الحائض[42].

إنّ اختلاف القراءتين في البنية أكسب معنى في الآية فـ «يَطْهُرن» مضارع طَهُر المجرّد على القراءة الأولى أفاد المنع والنّهي عن قربان النساء حتّى ينقطع دم الحيض عنهنّ، أمّا "يَطَّهَّرن" مضارع تَطَهّر المزيد فيه بحرفين على القراءة الثّانيّة فقد بيّنت منع قربان النّساء حتّى يغتسلن وذلك للمبالغة في الطّهر. وقراءة التّشديد أفادت "رفع التّوهّم في جواز إتيان الحائض إذا ارتفع عنها الدّم إن لم تطهر بالماء، وتفيد أيضا الخروج من حكم الحائض في جواز الوطء وإباحة الصّلاة ومنع الرّجعيّة"[43].

وكلا القراءتين فيهما تقرير لحكم فقهي، حيث يحصل من القراءتين الشرطان اللّذان أقرّهما الفقهاء[44] في وطء الحائض وهو انقطاع دم الحيض والغسل.

4. الاختلاف بين المبني للفاعل والمبني للمفعول: ويتناول هذا المبحث الاختلاف بين صيغتي المبني للفاعل(فَعَل-يَفعَل) والمبني للمفعول (فُعِل-يُفْعِل) ومن نماذج ذلك في القرآن الكريم في سورة البقرة:

قوله تعالى: ﴿**كَيفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيهِ تُرْجَعُونَ**﴾ [البقرة: ٢٨]. الشّاهد في قوله: "تُرجَعون" بضمّ التّاء وفتح الجيم في قراءة الجمهور، وقرأه يعقوب بفتح حرف المضارعة وكسر الجيم[45]، من رجع اللّازم في جميع القرآن سواء كانت غيبا أو خطابا إذا كان من رجوع الآخرة[46].

فالقراءتان اتّفقتا من حيث الاشتقاق فكلاهما من الجذر اللّغوي (رَجَعَ) فالرّاء والجيم والعين كما قال ابن فارس أصل كبيرٌ مطَّرد ومنقاس، يدلّ على ردّ وتكرار. تقول: رجعَ يَرجِع رجُوعا إذا عاد[47]، واختلفتا من حيث البناء فالقراءة الأولى جاءت بالبناء للمفعول على اعتبار أنّ الله أرجعهم وإن كانوا كارهين؛ لأنّهم أنكروا البعث، والقراءة الثّانية بالبناء للفاعل باعتبار وقوع الرّجوع منهم بقطع النّظر عن الاختيار أو الجبر[48]؛ لأنّهم إذا بُعثوا رجَعوا[49]، وذكر أبو حيان أنّ قراءة الجمهور" تُرْجَعُون" من رجع المتعدي بالبناء للمفعول أفصح؛ لأنّ الإسناد في الأفعال السابقة هو إلى الله تعالى فأحياكم ثمّ يميتُكم ثمّ يحييكم[50]. وهذا ما ذُكِر في اللّباب حيث قال: «ووجه القراءتين في (رَجَعَ) يكون قاصرا ومتعدّيا؛ فقراءة الجمهور من المتعدّي، وهو أرجح؛ لأنّ أصلها (ثمّ إليه مرجِعكم) لأنّ الإسناد في الأفعال السّابقة لله تعالى، فناسب أن يكون هذا كذا، ولكنّه بني للمفعول من أجل الفواصل والمقاطع»[51]. فتحوّل الصّيغة بالبناء للمفعول على قراءة الجمهور أفاد مراعاة فواصل أي القرآن الكريم؛ حيث إنّ الأفعال التّي سبقت هذا الفعل كلّها جاءت مبنيّة للمفعول.

5. **الاختلاف بين الماضي والمضارع والأمر**: يدرس هذا الباب الاختلاف بين صيغ الفعل من حيث الزّمن؛ أي بين الماضي، والمضارع، والأمر، وممّا رصدناه في هذا الاختلاف في سورة البقرة ندرجه فيما يلي:

1.5 بين الماضي والأمر: يشمل اختلاف القراءات بين صيغة الماضي تارة، وبين صيغة المضارع تارة أخرى، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُواْ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًى**﴾ [البقرة: ١٢٥]، قرأ نافع وابن عامر قوله: "اتَّخِذُوا" بفتح الخاء على الخبر، وقرأ الباقون بكسرها على الأمر[52]؛ فعلى القراءة الأولى "اتّخَذوا" جاء الفعل بصيغة الماضي عطفا على "جعلنا"، فيكون هذا الاتّخاذ من آثار ذلك الجعل فالمعنى ألهمنا النّاس أن يتّخذوا من مقام إبراهيم مصلّى، أو أمرناهم بذلك على لسان إبراهيم فامتثلوا واتّخذوه، فهو للدّلالة على حصول الجعل بطريق دلالة الاقتضاء فكأنّه قيل جعلنا ذلك فاتّخذوه، وقرأ باقي العشرة بكسر الخاء بصيغة الأمر على تقدير القول؛ أي قلنا اتّخذوا بقرينة الخطاب فيكون العامل المعطوف محذوفا بالقرينة وبقي معموله.... ثمّ ذكر ابن عاشور أنّ هذه الآية نزلت على النّبي ﷺ شرْع الصّلاة عند حجر المقام بعد أن لم يكن مشروعا لهم، ليستقيم الجمع بين معنى القراءتين اتّخذوا بصيغة الماضي وبصيغة الأمر؛ فإنّ صيغة الماضي لا تحتمل غير حكاية ما كان في زمن إبراهيم عليه السّلام وصيغة

الأمر تحتمل ذلك وتحتمل أن يراد بها معنى التّشريع للمسلمين[53]. وقراءة اتَّخِذُوا بالأمر ربما تُؤيّد معنى أنّ الله جعل البيت محترما بحكمه كما ذُكر في اللّباب[54].

فالقراءتان اتّفقتا من حيث الصيغة فكلا الفعلين على وزن افْتَعَل، واختلفتا من حيث الزّمن؛ وهذا الاختلاف قد أثّر في معنى الآية فوسّع وأكثر من معانيها، فالقراءة على المضي تدلّ على عموم حكاية مضت؛ لأنّ فيها خبرا من بني إسرائيل باتّخاذهم من مقام إبراهيم مصلّى، والقراءة على الأمر تدلّ على طلب الفعل على وجه الاستعلاء؛ لأنّه أمر من الله عزّ وجلّ سواء أكان موجّها إلى إبراهيم عليه السّلام وقومه أم إلى محمّد وأمّته باتّخاذ مقام إبراهيم مصلّى.

2.5 بين المضارع والأمر: ويشمل اختلاف القراءات بين صيغة المضارع تارة، وبين صيغة الامر تارة أخرى، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قوله تعالى: ﴿... **فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وفي هذه الآية فائدة عظيمة وهي أنّ الإنسان عندما يتأمّل ويتدبر في آيات الله سبحانه يتبيّن له قدرة الله عزّ وجل الّتي غفل عنها[55].

الشاهد في الآية قوله: "أعلَمُ"، حيث قرأه الجمهور بهمزة القطع والرّفع على الخبر، وقرأه حمزة والكسائي بالوصل وإسكان الميم على الأمر[56]؛ فقراءة الفعل "أعلمُ" بهمزة القطع تكون مضارعا لـ "علِم"، حيث ذكر ابن عاشور أنّ المضارع جاء ليدلّ على ما في كلام هذا النّبي من الدّلالة على تجدد علمه بذلك؛ لأنّه علمه من قبل، والقراءة بهمزة الوصل تدلّ على أنّه من كلام الله تعالى[57]؛ وإلى هذا ذهب أبو حيّان في تفسيره في قراءة اعلم بالأمر من عَلِم؛ فالفاعل ضمير يعود على الله تعالى، أو على الملك القائل له عن الله[58]. وآثر أبو السّعود في تفسيره صيغة المضارع للدّلالة على أنّ علمه بذلك مستمرّ[59].

لقد اتّفقت القراءتان من حيث الاشتقاق فكلاهما من الفعل عَلِم، واختلفتا من حيث الزّمن؛ فالقراءة على الأمر تدلّ على أمر الله سبحانه له بأن يعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير، حيث نزّل نفسه منزلةَ غيره وخاطبها كما يخاطب الغير، والقراءة على الخبر لما عاينه بعد إحياء الله تعالى إيّاه بعد موته؛ حيث أخبر عمّا تبيّنه ممّا لم يتبيّنه قبل ذلك، فأخبر عن نفسه علماً لا يتطرّق إليه شكّ ولا شبهة؛ حيث تفيد القراءة على الخبر امتثال الرجل للأمر واستجابته له فصرّح بذلك وقال أعلم أنّ الله على كلّ شيء قدير[60]؛ أي علمه بقدرة الله سبحانه على إحياء الموتى.

6. خاتمة:

هذا البحث حوى في ثناياه دور اختلاف الأبنية في القراءات القرآنية؛ ومدى تأثيرها في تحديد وتوجيه معنى الآية في كلّ قراءة من خلال تفسير التّحرير والتّنوير، وبعد هذا العرض الموجز لموضوع البحث استخلصنا بعض النّتائج نجملها فيما يلي:

-أظهرت هذه الدّراسة عناية ابن عاشور بالقراءات القرآنيّة، لا سيما ما يتعلّق بالأبنية الصّرفيّة والاختلاف فيها.

-إنّ اختلاف الأبنية في القرآن الكريم في الآية الواحدة فيه دليل قاطع على أنّه كلام الله عزّ وجل الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهذا يدلّ على كمال البيان والإعجاز؛ حيث إذا قُرِئت الآية بهذا البناء فهي معجزة، وإذا قُرِئت بالبناء الآخر فهي معجزة أيضا، وهذا التّنوّع في القراءات يقوم مقام تعدّد الآيات.

-اختلاف الأبنية في القراءات القرآنيّة له فوائد جليلة في التّفسير واستنباط المعاني من غير تناقض ولا تضاد؛ وإنّما كلّ قراءة ببناء مختلف عن القراءة الأخرى زاد معنى لم تبيّنه ولم توضّحه القراءة الأخرى، وفي الكثير من المواضع نجد ابن عاشور أشار لما تؤديه كلّ صيغة من معنى غير المعنى الّذي تؤديه القراءة الأخرى؛ وقد يجمع بين القراءتين بحيث تكون كلّ واحدة منها مكمّلة للأخرى.

-إنّ اختلاف القراءات في الآية الواحدة يبيّن القيمة الصّرفيّة في السّياق التّركيبي؛ ففي الكثير من الأحيان كان ابن عاشور يبيّن ويخرّج اختلاف الصّيغ بحسب المعنى الّذي تؤديه تلك الصّيغة في الآية.

-اختلاف أبنية الفعل كان له دور في توجيه دلالة الآيات القرآنية على الأحكام الشّرعية؛ وكان ابن عاشور يبيّن ذلك الحكم الشّرعي أو الفقهي من خلال الصّيغة، وهذا ما لم نجده عند كثير من المفسّرين اللّغويين.

- كان ابن عاشور يذكر اختلاف الصّيغة الصّرفيّة ودورها في توجيه وتبيين الحكم النّحوي وتقويته كما في اختلاف القراءة بين المضعّف والأجوف.

وفي الأخير يمكن أن ننوّه أنّه يمكن خوض مضمار هذا البحث في سور أخرى غير سورة البقرة، وفي تفاسير أخرى غير تفسير التّحرير والتّنوير لابن عاشور، فما أكثر اختلاف أبنية الأفعال في سور القرآن الكريم وآياته.

هوامش:

[1]: محمّد بن عمر بن سالم بازمول: القراءات وأثرها في التّفسير والأحكام، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1412هـ/1413هـ، ص317-318.

[2]: أبو الخير محمّد بن محمّد بن الجزري الدّمشقي: النّشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمّد الضّباع، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلمية، 211/2.

[3]: محمّد الطّاهر ابن عاشور: التحرير والتّوير، تونس، دار سحنون للنشر والتّوزيع، 433/1-434.

[4]: أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن عجيبة: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة، 1419هـ/1999م، 96/1.

[5]: ابن عاشور: التحرير والتّوير، 433/1-434.

[6]: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السّنّة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، بيروت/لبنان، مؤسسة الرّسالة، ط1، 1427هـ/2006م، 463/1.

[7]: عبد الرحمان بن ناصر السّعدي: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمان بن معلّا اللّويحق، بيروت/لبنان، مؤسّسة الرّسالة، ط1، 1423هـ/2002م، ص62-83.

[8]: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 220/2.

[9]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 658/1-661. وينظر: أبو زكريّا يحيى بن زياد الفرّاء: معاني القرآن، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1403هـ/1983م، 64/1-65.

[10]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 658/1-661.

[11]: أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1413هـ/1993م، 513/1-514.

[12]: علاء الدّين علي بن محمّد بن إبراهيم الخازن البغدادي: لباب التّأويل في معاني التّنزيل، ضبطه وصحّحه: عبد السّلام محمّد علي شاهين، بيروت/لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1425هـ/2004م، 69/1.

[13]: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح: محيي الدّين رمضان، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ط3، 1404هـ/1984م، 258/1.

[14]: أبو زرعة عبد الرحمان بن محمّد بن زنجلة: حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، 1418هـ/1997م، ص110.

[15]: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 123/4-124.

[16]: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، 228/2.

[17]: ابن عاشور: التحرير والتّنوير، 440/2.

[18]: أبو حيّان: البحر المحيط، 228/2-229.

[19]: القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 404/4. وينظر: عماد الدّين إسماعيل بن كثير الدّمشقي: تفسير القرآن العظيم، تح: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، دار الاعتصام، 441/1.

[20]: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 236/2. وينظر: ابن مجاهد: السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف، ص192.

[21]: ابن عاشور: التحرير والتّنوير، 95/3.

[22]: أبو حيّان: البحر المحيط، 353/2.

[23]: أبو السّعود: إرشاد العقل السّليم، 267/1.

[24]: ابن أبي مريم نصر بن علي بن محمّد أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: عمر حمدان الكبيسي، ط1، 1414هـ/ 1993م، ص349. وينظر: محمّد سالم محيسن: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، بيروت/لبنان، دار الجيل، القاهرة، مكتبة الكلّيات الأزهرية، ط2، 1408هـ/1988م، ص298.

[25]: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تصحيح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السّلفية، 204/8. وينظر: تفسير مقاتل بن سليمان، تح: عبد الله محمود شحاتة، بيروت/لبنان، مؤسّسة التاريخ العربي، ط1، 1423هـ/2002م، 227/1..

[26]: ابن منظور: لسان العرب، ص4964، مادة (يقن).

[27]: محمّد بن صالح العثيمين: تفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، 40/1. وينظر: تفسير مقاتل،89/1.

[28]: أبو إسحاق إبراهيم بن السّري: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، 1408هـ/1988م، 85/1. وينظر: الطّبري: جامع البيان، 279/1-280.

[29]: أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري: معاني القراءات، تح: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط1، 1412هـ/1991م، 133/1. وينظر: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، تح: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، دار الشّروق، ط3، 1399هـ/1979م، ص68. وأحمد بن محمّد البنّا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمّد إسماعيل، بيروت/عالم الكتب، القاهرة/مكتبة الكلّيات الأزهريّة، ط1، 1407هـ/1987م، 377/1. وينظر: أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ/2001م، 90/1.

[30]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 274/1-276.

[31]: الطّبري: جامع البيان، 283/1-284.

[32]: أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبي: الكشف والبيان في تفسير القرآن، تح: سيد كسروي حسن، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1425هـ/2004م، 77/1.

[33]: برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، 106/1.

[34]: أبو علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي النّحوي: الحجّة في علل القراءات السّبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1428هـ/2007م، 339/1.

[35]: أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت/ لبنان، دار إحياء التّراث العربي، 40/1. وينظر: أبو الفضل شهاب الدّين السّيد محمود الألوسي البغدادي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، بيروت/ لبنان، دار إحياء التّراث العربي، 146/1-147.

[36]: ابن زنجلة: حجة القراءات، ص87.

[37]: محمّد بازمول: القراءات وأثرها في التّفسير والأحكام، ص325-330-331.

[38]: عماد عادل أبو مغلي: أسباب التّرجيح بين القراءات المتواترة دراسة ونقد، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات، المجلد 2، العدد 30، حزيران2013، ص323.

[39]: ينظر: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 227/2.

[40]: ابن عاشور: التحرير والتّنوير، 367/2-368.وينظر: عمر بازمول: القراءات وأثرها في التّفسير، ص401.

[41]: أبو حيّان: البحر المحيط، 178/2.

[42]: الفارسي: الحجة في علل القراءات السّبع، 145/2.

[43]: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني: الغاية في القراءات العشر، تح: محمّد غيات الجنباز، الرياض/ المملكة العربية السّعوية، دار الشواف، ط2، 1411هـ/1990م، ص197. وينظر: عمر بازمول: القراءات وأثرها في التّفسير والأحكام، ص398.

[44]: ينظر: المرجع نفسه، ص400.

[45]: ينظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، 208/2.

[46]: ابن مهران: الغاية في القراءات العشر، ص173. وينظر أبو حيّان: البحر المحيط، 278/1.

[47]: ابن فارس: مقاييس اللّغة، 490/2.

[48]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 377/1.

[49]: أبو بقاء العكبري: إعراب القراءات الشّواذ، تح: محمّد السّيّد أحمد معزوز، بيروت/لبنان، عالم الكتب، ط1، 1417هـ/1996م، 143/1.

[50]: أبو حيان: البحر المحيط، 278/1.

[51]: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: اللّباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض، بيروت/لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، 1419هـ/1998م، 486/1.

[52]: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 222/2.

[53]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 710/1-711.

[54]: ابن عادل: اللّباب، 460/2. ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 222/2.

[54]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 710/1-711.

[54]: ابن عادل: اللّباب، 460/2

[55]: محمّد بن صالح العثيمين: تفسير القرآن العظيم، 296/3.

[56]: ابن الجزري: النّشر في القراءات العشر، 231/2-232.

[57]: ابن عاشور: التّحرير والتّنوير، 38/3.

[58]: أبو حيّان: البحر المحيط، 2/ 308.

[59]: أبو السّعود: إرشاد العقل السّليم، 255/1.

[60]: ابن أبي مريم الفارسي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ص343. وينظر: عمر بازمول: القراءات وأثرها في التّفسير، ص412.

8. قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

(1) الكتب:

1. ابن أبي مريم نصر بن علي بن محمّد أبو عبد الله الشيرازي الفارسي الفسوي: الموضح في وجوه القراءات وعللها، تح: عمر حمدان الكبيسي، ط1، (1414هـ/ 1993م).

2. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تصحيح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السّلفية.

3. أحمد بن محمّد البنّا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تح: شعبان محمّد إسماعيل، بيروت/عالم الكتب، القاهرة/مكتبة الكلّيات الأزهريّة، ط1، (1407هـ/1987م).

4. أبو إسحاق أحمد بن محمّد بن إبراهيم الثّعلبي: الكشف والبيان في تفسير القرآن، تح: سيد كسروي حسن، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، (1425هـ/2004م).

5. أبو إسحاق إبراهيم بن السّري: معاني القرآن وإعرابه للزّجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، (1408هـ/1988م).

6. بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمود أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار التّراث.

7. برهان الدّين أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي: نظم الدّرر في تناسب الآيات والسّور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي.

8. أبو بقاء العكبري: إعراب القراءات الشّواذ، تح: محمّد السّيّد أحمد معزوز، بيروت/لبنان، عالم الكتب، ط1، (1417هـ/1996م).

9. أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني: الغاية في القراءات العشر، تح: محمّد غيات الجنباز، الرياض، المملكة العربية السّعوية، دار الشواف، ط2، (1411هـ/1990م).

10. أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: جامع البيان في تأويل آي القرآن، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، القاهرة، دار هجر، ط1، (1422هـ/2001م).

11. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا: مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، (1399هـ/1979م).

12. أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: اللّباب في علوم الكتاب، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض، بيروت/لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، (1419هـ/1998م).

13. أبو حيّان الأندلسي: البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، (1413هـ/1993م).

14. أبو الخير محمّد بن محمّد بن الجزري الدّمشقي: النّشر في القراءات العشر، مراجعة: علي محمّد الضّباع، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية.

15. رضي الدّين محمّد بن الحسن الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمّد محي الدّين عبد الحميد وآخرون، بيروت/لبنان، دار الكتب العلميّة.

16. أبو زرعة عبد الرحمان بن محمّد بن زنجلة: حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسّسة الرّسالة، (1418هـ/1997م).

17. أبو زكريّا يحي بن زياد الفرّاء: معاني القرآن، ط3، بيروت، عالم الكتب، (1403هـ/1983م).

18. أبو السّعود محمّد بن محمّد العمادي: إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، بيروت/ لبنان، دار إحياء التّراث العربي.

19. أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن عجيبة: البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تح: أحمد عبد الله القرشي رسلان، القاهرة، (1419هـ/1999م).

20. عبد الرحمان بن ناصر السّعدي: تيسير الكريم الرحمان في تفسير كلام المنان، تح: عبد الرحمان بن معلّا اللّويحق، بيروت/لبنان، مؤسّسة الرّسالة، ط1، (1423هـ/2002م).

21. أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه: الحجّة في القراءات السّبع، تح: عبد العال سالم مكرم، القاهرة، دار الشّروق، ط3، (1399هـ/1979م).

22. أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السّنّة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التّركي، بيروت/لبنان، مؤسسة الرّسالة، ط1، (1427هـ/2006م).

23. علاء الدّين علي بن محمّد بن إبراهيم الخازن البغدادي: لباب التّأويل في معاني التّنزيل، ضبطه وصحّحه: عبد السّلام محمّد علي شاهين، بيروت/لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، (1425هـ/2004م).

24. أبو علي الحسن بن عبد الغفّار الفارسي النّحوي: الحجّة في علل القراءات السّبع، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد عوض، بيروت/لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، (1428هـ/2007م).

25. عماد الدّين إسماعيل بن كثير الدّمشقي: تفسير القرآن العظيم، تح: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، دار الاعتصام.

26. أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، القاهرة، دار المعارف.

27. أبو الفضل شهاب الدّين السّيد محمود الألوسي البغدادي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، بيروت/ لبنان، دار إحياء التّراث العربي.

28. ابن مجاهد: السّبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، مصر، دار المعارف.

29. محمّد سالم محيسن: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، بيروت/لبنان، دار الجيل، مكتبة الكلّيات الأزهرية، القاهرة، ط2، (1408هـ/1988م).

30. محمّد بن صالح العثيمين: تفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي.
31. محمّد الطّاهر ابن عاشور: التحرير والتنّوير، تونس، دار سحنون للنشر والتّوزيع.
32. أبو محمّد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسي: المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، بيروت/ لبنان، دار الكتب العلميّة، ط1، (1422هـ/2001م).
33. أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها، تح: محيي الدّين رمضان، بيروت، مؤسسة الرّسالة، ط3، (1404هـ/1984م).
34. مقاتل بن سليمان: تفسير مقاتل، تح: عبد الله محمود شحاتة، بيروت/لبنان، مؤسّسة التاريخ العربي، ط1، (1423هـ/2002م).
35. أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهري: معاني القراءات، تح: عيد مصطفى درويش وعوض بن حمد القوزي، ط1، (1412هـ/1991م).

(2) المجلات:

- عماد عادل أبو مغلي: أسباب التّرجيح بين القراءات المتواترة دراسة ونقد، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدّراسات، المجلد 2، العدد 30، حزيران2011.

(3) الرّسائل الجامعيّة:

-عمر بن محمّد بن سالم بازمول: القراءات وأثرها في التّفسير والأحكام، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، (1412هـ/1413هـ).